لان بقا الولد في البطن كما يمنع خروج دم الحيض يمنع خروج دم النفاس لا
امتناع دم الحيض يمنع خروج دم النفاس الان امتناع دم الجنين عن
الكامل لا عن ناقص ولا نعرف الدم فاقرن

باب الحيض

تطهير الحائض واجب فريدن المصلي لقوله يقال فاطهر واما توبه لقوله وثيابك
فطهر والمكان الذي يصلي عليه لنهيه عليه السلام عن الصلاة في المجزرة والمقبرة
والمزبلة ومعاطن الابل والنهي اذا كان لنوع النجاسة دل على وجوب الطهارة
وجوب تطهير النجاسة بالماء وكل مايع طاهر يمكن ازالة النجاسة كالخل وماء الورد
والماء المستعمل لانه موثوق الا اذا لم تجف كالماء وعند محمد وزفر والشافعي
لا يجوز الا بالماء لقوله عليه السلام اغسليه بالماء الا ان قد التبس فيه شيء
الماء اذا كان على الامم الاغلب وهو كونه ولا طاهر يقين بخلافه والا
اصاب الخف نجاسة فجرم فجفت فدلكها بالارض جاز لان الماء في نعل
جرمها قليل فان صلى به لم تفسد صلاته لان التحرز عنه والقليل معفو عنه
وقال محمد لا تجزيه الا ان يمشي على شيء يابس فيذهب اثره لان الخف
ظاهر فان الثوب لا صلاة فيه وفي الرطب الباقي كثير لان الجرم كالجلد
الرطوبة الى نفسه فاقرن والمني نجس تجب غسل رطبه لقوله عليه السلام
الثوب من خمس وذكر من جملتها المني فاذا جف على الثوب اجزاه ان
لقول عائشة كنت اغسل المني عن ثوب رسول الله وهو يصلي فيه وعند
ظاهر لقوله عليه السلام امطه عنك ولو بإذخرة الان الحديث مشترك بين
فانه امر بالاماطة ولو كان ظاهرا لما امر والنجاسة اذا اصابت المرآة
الشمس اكتفى بمسحها لان الصقالة تمنع تداخل النجاسة فيها وزفر والشافعي
قياسا على الثوب والجامع والخف اصابت الارض نجاسة فجفت
والدم اذا جاوز الصلاة على ما بينا يجوز التيمم به لان لا حرج عليه
النجاسة بالطبع وزفر والشافعي فيما شاع في الثوب ايضا والدم ظاهر

وضع الثوب لحاجة [illegible] ومن اصابه من
نجاسة المغلظة كالبول والعذرة والبول وعفو مقدار الدرهم وقدره بما جاز الصلاة معه
يستنجي بالماء ويجزيه الاستنجاء بكل شيء ينقي المحل كالحجر شيئين البول قبل روث الدابة
على الباب والمعنى غير معقول لاعلاله بالتغليظ فيعدى الحاصل فيدرء الدرهم
نجاسته مخففة كبول ما يؤكل لحمه وعفو عما دون ربع الثوب لانه يعاير عن
دليل الطهارة ودليل النجاسة فان قوله عليه السلام استنزهوا البول فانه عامة عذاب
القبر فيتنجس بها قدر ما يتلوث به الثوب عادة وهو الربع لانه يتوارد على
كان له نهايتين مرئية فتعتبر بها وقال عنها الان بقي من اثرها شيء يسير
لان المنع من الصلاة كان معللا بالعين فاذا زالت العين زال المنع وبقا اثرها لا يضر
لقوله عليه السلام لتكفك المرآة ولا يضرك اثره والبول له عين مرئية فظهر بهذا ان قشيش
عفو عن القليل انه قذر ظهر ولا يستنجي عائشة لان ما يدرك بالمسح كان طاهرا
والاستنجاء لقوله عليه السلام من استجمر فليوتر ومن فعل فقد اساء فاوجب عليه
وصار المذي عفوا عند الشافعي في اوجب الاستنجاء لان فيه حرجا والحرج يجري فيه
فيه سواء ليس فيه عادة مستمرة لان المقصود هو الانقاء وصار الشافعي في اعتباره
القدر نحو ما عرف بخلاف المسنون لانه علم بالحرج ورمي بالروث وذاك بطلب عرفا
وعندنا بالماء افضل لان الانقاء حاصل به اكمل ولان الله تعالى مدح اهل قباء بقوله
فيه رجال يحبون ان يتطهروا قيل كانوا يتبعون الحجر الماء فان عائشة رضي الله عنها
يجوز فيه الا الملبد الذي يعلق منه شيء عند الخروج فازيد يجب ازالته لا يستنجي
بعظم ولا روث لان النبي عليه السلام نهى عن الاستنجاء بهما وقال انهما لا يطهران
قال فيها رجس ولان الاستنجاء لتطهير المحل والعظم والروث لا يزيلان النجاسة
عليه نهى عن الاستنجاء بالعظم

كتاب الصلاة

اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو المعترض في الافق واخر وقتها قبل طلوع الشمس

Copyright © King Saud University